



رسالة

منه القدر سدد العزم للحر
على

1



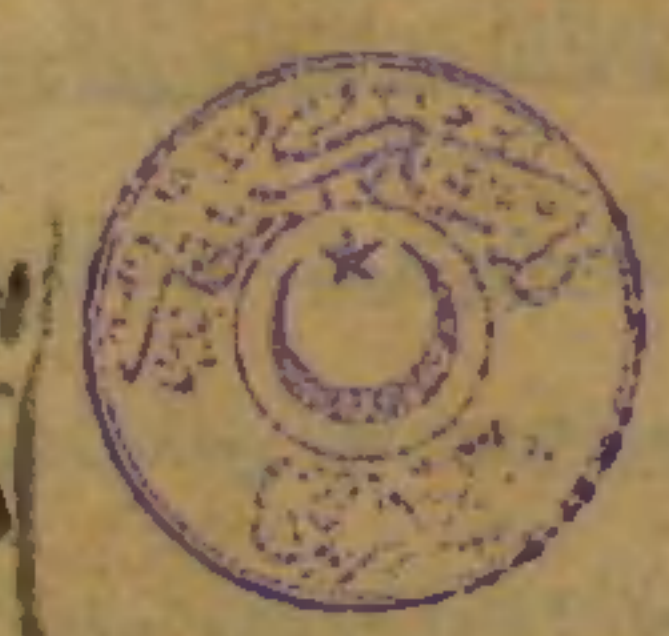
رسالة متعلقة ببعض مواضع الهداية



190

1909

Suleymaniye U. Kütüphanesi	
KİTAP	AMCA ZADE HUSEYİN PASA
YERİ	
Numara	130



الحمد لله الذي فرض على عباده المؤمنين في كل يوم و
 ليلة خمس صلوات والطهيم بما امر باقامتها والمحافظة عليها
 في كثير من الايات فان الحثاين من السيئات وانها تنفي
 عن القواض والمكرات وجعلها متضمنة لذكر الكبر من
 سائر الطاعات فيجازيم بها احسن المجازاة فيجانه
 حين تمون وحين تصبحون وعشا وحين تظهرون
 وله الحمد في الارض والسموات والصلوة على خيرة
 الله من خلقه وسفوته محمد الذي جاء هم من معراج
 بها وعلمهم الاوقات والميقات وبشرهم بانه كان
 لقيها على الله عهد ان يغفر له الخطيئات وعلى اله
 واصحابه الذين رضوا في اظهار الدين الرايات و
 جمعوا في مضار اقامة مناجاة رب العالمين القصبا
 وبعد فلما كلفني تولية التدريس بالمدرسة السلطانية
 بروسة المحمية لاقامة ماسنه الاسلاف الاعلام من
 الدرس العام المستفيض فيما بين الخاص والعام بعدما
 عطلت برهة من الزمان واضيبت ملاقاة من الاوان
 وحشني عليه بمواعيد المراجعة والاحسان مع التكرم في

الحمد لله الذي فرض على عباده المؤمنين في كل يوم و ليلة خمس صلوات والطهيم بما امر باقامتها والمحافظة عليها في كثير من الايات فان الحثاين من السيئات وانها تنفي عن القواض والمكرات وجعلها متضمنة لذكر الكبر من سائر الطاعات فيجازيم بها احسن المجازاة فيجانه حين تمون وحين تصبحون وعشا وحين تظهرون وله الحمد في الارض والسموات والصلوة على خيرة الله من خلقه وسفوته محمد الذي جاء هم من معراج بها وعلمهم الاوقات والميقات وبشرهم بانه كان لقيها على الله عهد ان يغفر له الخطيئات وعلى اله واصحابه الذين رضوا في اظهار الدين الرايات و جمعوا في مضار اقامة مناجاة رب العالمين القصبا وبعد فلما كلفني تولية التدريس بالمدرسة السلطانية بروسة المحمية لاقامة ماسنه الاسلاف الاعلام من الدرس العام المستفيض فيما بين الخاص والعام بعدما عطلت برهة من الزمان واضيبت ملاقاة من الاوان وحشني عليه بمواعيد المراجعة والاحسان مع التكرم في

الحمد لله الذي فرض على عباده المؤمنين في كل يوم و ليلة خمس صلوات والطهيم بما امر باقامتها والمحافظة عليها في كثير من الايات فان الحثاين من السيئات وانها تنفي عن القواض والمكرات وجعلها متضمنة لذكر الكبر من سائر الطاعات فيجازيم بها احسن المجازاة فيجانه حين تمون وحين تصبحون وعشا وحين تظهرون وله الحمد في الارض والسموات والصلوة على خيرة الله من خلقه وسفوته محمد الذي جاء هم من معراج بها وعلمهم الاوقات والميقات وبشرهم بانه كان لقيها على الله عهد ان يغفر له الخطيئات وعلى اله واصحابه الذين رضوا في اظهار الدين الرايات و جمعوا في مضار اقامة مناجاة رب العالمين القصبا وبعد فلما كلفني تولية التدريس بالمدرسة السلطانية بروسة المحمية لاقامة ماسنه الاسلاف الاعلام من الدرس العام المستفيض فيما بين الخاص والعام بعدما عطلت برهة من الزمان واضيبت ملاقاة من الاوان وحشني عليه بمواعيد المراجعة والاحسان مع التكرم في

ابناء المؤمنين للاخبار واظهار التقادي من الاخلاف
 والاحتران المولى المام العلامة الاوحد الذي هو
 محمده بكثرة محامد ووفقه فضائله عند جميع اصداق
 واعداؤه لمن يبع الفلك الدوار بمثله الا واحد بعدوا
 من قبيله نعمه الله برحمته وغفرانه وعامله بلطفه
 وفضله توقفت في القبول مع اعتناق امر القول علما
 مني بان ذلك في هذا العصر عسير كل العسر اذ رث
 احواله ورك رجاله حتى صار للجمل فيه مشهورا و
 العلم كان لم يكن شيئا مذكورا عفت المعالم وتداعت
 ابوابها وراجت الجاهل واستغنت بها اصحابها ثم لما
 جرى ما جرى ونوجت تلقاء المدرسة وحططت
 بمدنتها لازالت محروجة من البساء والضراء وجدت
 اكثر مدارسها قد نجت على ابوابها الغناكب واصابت
 اصحابها تلك المصائب فاذا دعيت الى مجلس الدرس ميمنة
 وميسرة فواكانهم حمر فرت من قسوة ومع هذا
 في زهرتهم من فرغ يني وبينهم من هاز مشاء بنميمة
 مناع للخير معند اشيم ومهل البغي والحسد والعتا

الحمد لله الذي فرض على عباده المؤمنين في كل يوم و ليلة خمس صلوات والطهيم بما امر باقامتها والمحافظة عليها في كثير من الايات فان الحثاين من السيئات وانها تنفي عن القواض والمكرات وجعلها متضمنة لذكر الكبر من سائر الطاعات فيجازيم بها احسن المجازاة فيجانه حين تمون وحين تصبحون وعشا وحين تظهرون وله الحمد في الارض والسموات والصلوة على خيرة الله من خلقه وسفوته محمد الذي جاء هم من معراج بها وعلمهم الاوقات والميقات وبشرهم بانه كان لقيها على الله عهد ان يغفر له الخطيئات وعلى اله واصحابه الذين رضوا في اظهار الدين الرايات و جمعوا في مضار اقامة مناجاة رب العالمين القصبا وبعد فلما كلفني تولية التدريس بالمدرسة السلطانية بروسة المحمية لاقامة ماسنه الاسلاف الاعلام من الدرس العام المستفيض فيما بين الخاص والعام بعدما عطلت برهة من الزمان واضيبت ملاقاة من الاوان وحشني عليه بمواعيد المراجعة والاحسان مع التكرم في

الحمد لله الذي فرض على عباده المؤمنين في كل يوم و ليلة خمس صلوات والطهيم بما امر باقامتها والمحافظة عليها في كثير من الايات فان الحثاين من السيئات وانها تنفي عن القواض والمكرات وجعلها متضمنة لذكر الكبر من سائر الطاعات فيجازيم بها احسن المجازاة فيجانه حين تمون وحين تصبحون وعشا وحين تظهرون وله الحمد في الارض والسموات والصلوة على خيرة الله من خلقه وسفوته محمد الذي جاء هم من معراج بها وعلمهم الاوقات والميقات وبشرهم بانه كان لقيها على الله عهد ان يغفر له الخطيئات وعلى اله واصحابه الذين رضوا في اظهار الدين الرايات و جمعوا في مضار اقامة مناجاة رب العالمين القصبا وبعد فلما كلفني تولية التدريس بالمدرسة السلطانية بروسة المحمية لاقامة ماسنه الاسلاف الاعلام من الدرس العام المستفيض فيما بين الخاص والعام بعدما عطلت برهة من الزمان واضيبت ملاقاة من الاوان وحشني عليه بمواعيد المراجعة والاحسان مع التكرم في

كل جامل ليحق الحق ويصل الباطل ولو كره الجرمون
 ممن يعظمون ومن لا يعظمون اذ لا يستوي الذين يعلمون
 والذين لا يعلمون حتى يرغب المحصيلين في ميادين المعارف
 والعلوم ويجريضهم على طي فيافي الادراكات والفهم
 ويجعل رابع العلوم معجزة المرافق والاباء ورياض
 الفضل منضورة الاوراق والازمان ^{والمحقق بايضا}
 مناجح الفضل وطرق العرفان ^{وتميز المجلي عن السلي}
 عن الصل في حلبة الرمان عين افاضل الانام عيون
 اهالي الايام ^{مخدوم علماء الامصار والافاق} صبا
 اساطين الفضلاء موروثه بالاستحقاق صاحب السجدة
 العظمى والمجد الباهر وارث الفضيلة الكبرى كابر اعقاب
 هو العالي لاقسام العالي يلوذ به الاعاظم والاعالي للذي
 قد فاز بانواع السعادات وحاز اقسام الكمالات حتى انتهى
 في الفضل والعلى الى حيث يحق بان يباهى به المراتب
 العلى ^ب يباهى الاعالي بالعالي وينبغي به ان تباهى
 المحمدات وتفخر ^ب وهو العلم الاثم والعلم الختم ^{الكو}
 الفضال والكوثر الكثير الاضال ^{وجه الرجال} وعن الفضال

وهو المارة

قلت على نورهم

ع. وعبد العزيز ذلك صاحب الكشف ياويه في اسمه
 وفي بعض اوصافه لذلك فضيلة بغير وقتين له فضل سرور
 ومجد باضعاف الازال بابه العالي مرجعا للافاضل و
 الاعالي ^{والمجاء} للامجاد والاهالي وما برحت دونه
 وجوده الطيبة متشعبة الاغصان الباسقة الزهرة
 ومتفرعة الافنان المورقة المشرقة ^ب بقيت واغصان
 العلى منك فاضل وعشت وابصار الورى فيك ^ظ
 ولما كان رعاية مقام الاستاد خليقا بان تصير للناس
 من غاية البغية والمراد ونهاية الطلبة والارتداد
 لاسيما ذلك الاستاد واستاد الشمس النيرين والبدن
 النيرين وغيرها من الشخ الاطواد والريح الاقواد
 حشر واحت اللواء بوجه يقوموا لاشهاد فافهم
 كما عرف سائدة الاكابر والافاضل من مشايخ علماء
 العصر واباء الامجاد والاعالي من عرايين فضلاء
 الدم ^{مع عنين} فرعاية مقامهم على الكل كعرض العين وكتاب
 هذا الكلام ينبغي للناس ان يضعوا على الراس والعين
 وقع الاقتداء من العبد الخامل الجاهل ^ب بمجد جاهل في

اليد السرى





قال صاحب الهداية كتاب الصلوة باب الموافاة
 اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو المعتد
 في الافق وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس لحديث
 امانه جبريل عليه السلام فانه امة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فيها في اليوم الاول حين طلع الفجر
 وفي اليوم الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس
 تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين
 وقت لك ولا تمك ولا معتبر بالفجر الكاذب
 هو البياض الذي يبدو وطولا ثم يعقبه الظلام
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يغرنكم اذان بلال
 ولا الفجر المستطيل وانما الفجر المستطيل في الافق
 اي المنتشر فيها انتهى كلامه **يقول** العبد
 الغاير الفقير مستوفيا الله الهادي القدير
قال في الصبح الصلوة الدعاء قال الاعشى
 وقالها الربيع في دنيا وصل على دنيا وارثهم
 والصلوة من الله تعالى الرحمة والصلوة واحدة
 الصلوات المفروضة وهوام موضع موضع المصد

لا يبلغ والبيان

نقول صليت صلوة ولا يقال تلبية انتهى المشهور
 فيما بين الجمهور بالصلوة فعلة من صلى اذا دعا كالز
 من زكى كبتا بالواو مراعاة للفظ المفهم وانما سبى
 الفعل المخصوص بها لاشتماله على الدعاء وعليه
 المحققون من المتأخرين كالقاضي البضاوي وصاحب
 الكشف والتقاريف والجرجاني واكثر شارحي
 الهداية وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى ويقيمون
 الصلوة والصلوة فعلة من صلى كالزكاة من زكى
 وكبتا بالواو على لفظ المفهم وحقيقة صلى حرك
 الصلوة لان المصلي يفعل ذلك في ركوعه وسجود
 وتطير كقر اليهودي اذا طأ طأ راسه وانحنى
 عند تعظيم صاحبه لانه ينشئ على الكاذبين وما
 الكافران وقيل للداعي مصل تشبها في تخشعه
 بالراكع والساجد وتبعه المطرزي والنووي وابو
 حيان وغيرهم واختاره بعض شارحي الهداية
قال الفاضل الشريف الجرجاني فان قيل ان
 ثبت صلى بمعنى حرك الصلوة كان الانسان

صاحب الهداية والفتاوى والفتاوى
 في شرح الهداية والفتاوى

بالتفريق بين الصلاة والصلوة
 لان الصلاة لا تارة الا بالركعة

في المستفيض في الفتاوى والفتاوى
 في شرح الهداية والفتاوى

يؤخذ منه لفظ الصلوة بمعنى الهيئة المخصوصة ثم
 يشتق منها صلى بمعنى أحدثها فلما ذاعكس المصطلح
 لأن النسبة بين تحريك العضو وأحداث الهيئة أقدم
 منها بين تحريكه ونفس الهيئة **أقول** في كلامه إشارة
 خفية إلى أن صلى بمعنى حرك الصلوة ليس ثابت
 إلا أن المحقق التفتازاني قال في قول صاحب الكشاف
 وإيكم من تحدي به أي جعله إياكم ولم يوجد في كلام
 غيره فكانه قاس أو وجد فانه نقة في اللغة فاستلها
 بمنزلة روايته وقد سبقه فيه صاحب الكشاف
 الفاضل الشريف بما في القول بلا تردد هناك دون
 من مع أن كلام بعض السلف على ثبوت ذلك على
 ما نقل شرف الدين الطبري بقوله ذكر ابن جني في
 المحتسب قال أبو علي الصلوة من الصلوة وذلك
 لأن أول ما نشأه في أحوال الصلوة إنما هو تحريك
 الصلوة للركوع فآما القيام فلا يختص بالصلوة دون
 غيرها قال ابن جني هو حسن انتهى **وقال** بعض
 الفضلاء وكان الصلوة ما اختار للجهود أما أولا

فلا أن الاشتقاق مما ليس يحدث قليل **أقول** ما
 المانع أن يكون هذا من ذلك القليل وابن الخطاء
 كما يشعر به كلامه **وقال** وأما ثانيا فلأن الصلوة
 بمعنى الدعاء شائعة في شعار الجاهلية ولم يرو عنهم
 إطلاقها على ذات الأركان بل لم يعرفوها قط فأن
 لم يجوز عنها وفيه بحث لأننا لأن سلم كونهم المجوزين
 لم لا يجوز أن يكونوا أهل الشرع حتى يكون منقولا
 شرعيا **أقول** هذا القول منه من العجائب لأن
 الكلام في شعار الجاهلية أي الكاشين في زمن الفترة
 من العرب لم يعرفوا بالشرعية فكيف يجوز أن يكونوا
 أهل الشرع ثم قوله حتى يكون منقولا شرعيا لم يعرف
 له معنى واطن أن هذا البحث وقع سهوا من النسخ
قال صاحب الكشاف ولا يرد أن الصلوة عبادة
 قديمة لأن الكلام في تسمية تلك العبادة صلوة ولم
 يكن أملاها عربيا **أقول** يرد على إطلاقه أنه قد يقرر
 أن العرب من ولد سام بن نوح عليه السلام وأن إبراهيم
 وإسماعيل ويعقوب عليهم السلام لسان العرب لغتهم

وقد نقلت من ألفاظه في هذا الموضع ما ذكره في كتابه من أن
 الصلوة هي الدعاء وهو الذي كان يسمونه في الجاهلية
 والصلاة هي الدعاء وهو الذي كان يسمونه في الجاهلية

قال الله تعالى في شانهم وجعلناهم لسان صدق
عليا وان المشهور ان اسماعيل عليه السلام ابو العز
وفي الكشاف وغيره وعن الكلبي كان بين عيسى
محمد صلى الله عليه وآله اربعة ابناء ثلثة من بني اسرائيل
واحد من العرب خالد بن سنان العيص انتهى وقال في
بستان الفقيه ابي الليث وقال خمسة من الانبياء
كان لسانهم عربيا اسماعيل ومحمد وصالح وشعيب
ومحمد صلوات الله عليهم انتهى والظاهر ان في
سلسلهم واتباعهم من كانوا عربيا ومن تكلموا بلغة
العرب **وقال** واما ثالثا فلان اخذ الحركة من
صلى لا يوافق القاعدة والقياس على الاستعمال الشرعي
بفرض ان يكون بمعنى وجد الصلاة كما ان معناه في
الشرع اوجد الصلوة **اقول** لا يمنع هذا القدر من
المخالفة لوجود ما يرى بينهما من المناسبة وهي كافي
وقال واما رابعا فلان ذكر الجزء وازادة الكل
انما يصح اذا كان ذلك الجزء مقصودا من الكل كما تقرر
في موضعه ومهنا ليس كذلك **اقول** قال الحق التفتا

في شرحي للتخصيص يجب ان يكون الجزء الذي يطلق على
الكل مما يكون له من بين الاجزاء مزيد اختصاص
بالمعنى الذي قصد بالكل ولا شك ان المقصود من
الصلوة الخشوع والاخبات لما بنى الله عليه بقوله
قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وفضل
الركوع والسجود المضمن لتحريك الصلوة لا محالة له
مزيد اختصاص بالمقصود ولهذا سميت الصلوة ركوعا
في قوله تعالى واركعوا مع الراكعين وسجودا في قوله
اناء الليل وهم يسجدون او نقول ان كلامها مع
اشتماله على ذلك ادخل في الدعاء والتضرع من
القيام فاذا صح قيامه ولا تقم مقام صل ولا تصل
في قوله تعالى قم الليل ولا تقم فيه ابدا فلان
صح قيام ذنك الجزئين مقام الكل كان اولي **ثم**
اقول الوجه في رجحان المشهور وضعف قوله و
قيل للداعي مصل تشبها في خشعته بالراكع والتاجد
ما ذكره التفتا زاني وغيره حيث قال وورود الصلوة
بمعنى الدعاء في كلام العرب قيل شرعية الصلوة ^{المشتملة}

على الزكوة والتجود المشتملين على التختع وفي كلام
من لا يعرف الصلوة بالمسئلة المخصوصة دليل الشهود
واما ان الصلوة عبادة قديمة صلاها آدم عليه السلام
وقال الله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام رب
اجعلني مقيم للصلوة ومن ذريتي وقال في اسمعيل
عليه السلام وكان يامر امه بالصلوة والزكوة وقال
يا ابراهيم اقنني لربك واسجد واركع مع الراكعين
وقد تقرر ان بعض اهلها عرب وبعضهم تكلموا بالعربي
فندفعه بان تسميتهم لتلك العبادة صلوة لم يثبت
لها اطلاق وحكاية مياتها لم والظاهر عدم البلوغ
لبعد العهد وعدم العرف لعدم اشتغالهم بها في زمن
الفترة ولم يرو عنهم اطلاقها عليها فتجوزهم عنها
بعيد كل البعد **قال** في غاية الشرحي وقيل
هي مشتقة من صليت العود على النار اذا قومته
قال النواوي وبطلان هذا القول ظاهر لان لام
الكلمة في الصلوة واو بدل ل الصلوات وفي صليت
باء فكيف يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف الاصلية

والصلاة هي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

انتهى وقال الشارح العيني دعواه بالبطلان غير
صحيحة لان اشتراط اتفاق الحروف الاصلية في ال
الصغير دون الكبير والاكبر تم نقل عن الجوهر في ما
لا فائدة فيه لما اذعاه ثم قال ولم يفرق بين المادة
الواوية والمادة البائية وفي الحقيقة ما يفرق بينهما
الابرز الكلمة الى الجمع والتصغير **اقول** في صحة
بطلان الاشتقاق على غير المتبادر منعه الصلوات لان
قياس جمع البائي الصلوات كالحصيات وهو غير مسموع
والعجب منه كيف قال ما قال مع اعترافه بهذا القدر
على ان كتبها بالواو مانعة اخرى للهمة الا ان ثبت
ان هذا المعنى في صلي الواوي ايضا كما يقال كيت
بكذا عن كذا وكنوت ايضا كناية فيها مخ يكون هذا
احسن الاشتقاقات من حيث انه يلاحظ فيه ان
المصلي حين قام خاشعا بحضرة رب العزة يقوّم نفسه
المعوجة اعني الامارة بالسوء بادخالها في وجه
السطوة الالهية والعظمة الربانية رجاء ان لا
تعرض على النار ثانيا الا تحلة القسم ثم **اقول**

اشتقاق

وان كان كذا من صلي عا
بالا في اللغة على ان يفتل في
الفتل في لغة العرب

في اشتقاق الصلوة وجبراً من احد في شرح من شروح
 الكتاب عندي وهو ما ذكره الامام الراغب مفرداً
 الالفاظ حيث قال وقال بعضهم اصل الصلوة من
 الصلاة قال ومعنى صلى الرجل انه زاد وازال عن
 نفسه بمن العادة الصلاة الذي هو ان الله الموفق
 وبناء صلى كبناء مرض لا زالة المرض انتهى وهذا قريب
 مما ذكرنا الا انه يرد عليه ايضا كون الجمع صلوات
 لانه ياتي ذكره صاحب القاموس في الابنية اليبانية
 ثم ان الشارحين وغيرهم اختلفوا في ان الصلوة من
 الاسماء المنقولة او المغيرة بعد اتفاقهم في انها في
 الشريعة عبارة عن الاركان المعهودة والافعال ^{المخصوصة}
 فذهب بعضهم الى انها لغة الدعاء وشرعاً الاركان
 كان فيها الدعاء ^{الشرعي} اوله يكن هي من الاسماء المنقولة
 وبعضهم الى انها زيادة مع بقاء معنى اللغة
 فيكون تغييراً لانفلاً وذهب الكاكي الى خلاف
 ذلك حيث قال صلى هذا يكون من الاسماء المنقولة
 شرعاً لوجود المعنى اللغوي مع زيادة فيها شرعاً ^{في}

كقولهم
 صلى الله عليه

النقل المعنى اللغوي مرعي وفي التغيير يكون
 باقياً ولكنه زيد عليه شيء اخر انتهى **اقول**
 يفهم منه انه اذا لم يوجد المعنى اللغوي في الاسم او
 وجد ولم يراع لا يكون منقولاً وليس كذلك اذا
 ليس من شرط النقل بقاء المعنى الاصلي لان اعتبار
 في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه
 بالمسمى لا صحة اطلاقه عليه ولا لابقائه لان
 ما اعتبر في اسم الصلوة خصوصية ما يتبادر منه
 في العرف الى الذهن سواء لم يتغير فيه المعنى او
 اعتبر وبعضهم الى انها منقولة لوجودها بدو في
 الايني ^{الشيء} هذا على تقدير كون الصلوة اصلها الدعاء
 واما على تقدير كونها من تحريك الصلوة كما اختار
 النسفي في المنافع والكاكي فقالوا هي مغيرة شرعاً
 وقال قاري الهداية وفي مشكلات القدوري
 الصلوة بمحمل ان يكون من الصلاة وهو العظم الذي
 عليه الاليتان وبمحمل ان يكون من صلوات العود
 على النار اذا قرئتها فاذا كان من صلاة يكون من

لا تسمى الصلوة لان الصلاة من اصحاب الجوز
 اشارت الى المذكور

الاسماء المنقولة وان كان من صليت يكون من الاسماء
 المتغيرة وفي الناجية ان كان من الصلوات وهو العظم
 الذي عليه الاثنيان لان المصلي يحرك صلوه في
 الركوع والتجود فيكون من الاسماء المتغيرة ومثله
 في المنافع وهو خلاف ما في المشهور انتهى كلامه **ثم**
 قال صاحب المنافع والفرق بين التقيين والنقلان
 في النقل لم يبق المعنى اللغوي الذي وضعه الواضع
 مرعيا وفي التقيين يكون باقيا لكنه زيد عليه شيء
 آخر ووطئ على عقبه صاحب الكفاية وقاري
 الهداية **اقول** قال الامام في الحصول اما اذا اتحد
 اللفظ وتكرر المعنى فهذا اللفظ اما ان يكون قد وضع
 ولا المعنى ثم نقل عنه الى معنى آخر او وضع لهما معا
 اما الاول فاما ان يكون ذلك النقل للمناسبة
 بين المنقول اليه والمنقول عنه وهو من اجل اولنا
 وح اما ان يكون دلالة النقل على المنقول اليه اقوى
 من دلالة على المنقول عنه او لا يكون كذلك فان
 كان الاول سمي للفظ بالنسبة الى المنقول اليه

لفظا منقولا ثم الناقل ان كان هو الشارع يسمى
 لفظا شرعيا كالصلوة او اصل العرف فيسمى لفظا
 عرفيا والعرف ما ان يكون عامنا كلفظ الدابة او
 خاصا كالاصطلاحات التي لكل طائفة من اهل العلم
 انتهى كلامه ف قوله ان في النقل لم يبق المعنى الذي
 وضعه الواضع مرعيا فيه نظر لان الدابة مثلا اذا
 جعلت لذوات الاربع مع ديبها بقي فيها المعنى اللغوي
 مرعيا ومع هذا هي من الاسماء المنقولة ولم يسمع
 انها متغيرة وكذلك الكتاب الاله والامام وغيرها
 مما اعبر فيه المعنى مع خصوصية الذات وتحقيق
 الكلام في هذا المقام بحيث يكشف به عن الطائفتين
 غيايبا لشكوك وظلمات الاوهام الناشئة عن
 اختلاف العلماء الاعلام ان اعتبار تناسب المعنى
 في التسمية على وجهين احدهما ان يكون المعنى
 خارجا عن المسمى وسببا باعنا على تعيين الاسم
 باثره كاحس فانه اذا سمي به انسان له حصر
 كان المسمى ذاته المخصوصة وكان اعتبار الحصر

الاقوال والمباني فيكون معنوها مركبا ومع
اذا قبل صلوة المغرب وصلوة العشاء يسبق الى
الفهم عدد الركعات وكذا المتبادر الى الفهم عند
اطلاق الركعة والصوم والجم معانيها الشرعية بعد
ان كانت في اللغة للجماء والصوم للامساك مطلقا
والجم للقصد مطلقا وذلك علامة الحقيقة لم يحل
الابتصراف من الشرع ونقلها اليها وهو معنى الحقيقة
الشرعية فانضح ان كل موضع قيل فيه فهي غير شرعا
يمكن ان يبدل ويقول فهي منقولة شرعا مطلقا ولهذا
قال الكاكي بعكس ما قالوا كما مر هذا وليس وراءها
حرية **ثم اقول** ان ما ذكره يقتضي ان يكون التغير
اصطلاحيا كالنقل لكن لم يتعرض له الامام في التفسير
الثالث في اللفظ المفرد وقد فصل فيه الاصطلاحات
كما نقلنا بعضها والتفازاتي ايضا في قوله فاللفظ
المستعمل في غيرها وضع له قد يكون مجازا وقد يكون
كتابة وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون
منقولاً انتهى ولم اظفره في كلام غيرهما ايضا سوى

فان قيل ان كان المراد
بالركعة الركعة الشرعية
فلا يخلو عن كونها
الركعة الشرعية

فان قيل ان كان المراد
بالركعة الركعة الشرعية
فلا يخلو عن كونها
الركعة الشرعية

ما كان على أصله ولعل المدققين من الشارحين لم
يتعرضوا له لذلك فان قلنا انهم لم يريدوا انه اصطلاح
كالنقل بل انما ذكره انكارا على النقل ونظر الى
استعمال اللفظ فيما وضع له في الجملة لكن لا يخفى
انه لا ينافي في النقل كما اعترف به بعضهم صريحا على ما
مر وانظر الى ما اعترض به ابو بكر الباقلاني متا
على النقل من احد الوجهين وهوان الصلوة والركعة
والصوم وغيرها باقية في المعاني اللغوية والزيادة
شروط لوقوعها عبادات معتبرة مقبولة شرعا والشرط
خارج عن الشروط فلا نقل شرعا وكان الصلوة اي
الدعاء المقبول شرعا ما اقتصر بالركعات لان الصلوة
اسم للركعات فعلى قوله يكون الصلوة سواء كانت
من صلى دعا او من ترك الصلوة من غير بالزيادة على
معناها الاصلية لكنه مردود قال القاضي عياض الدين
في شرح المختصر لو كانت باقية في المعاني اللغوية وهي
في الصلوة مثلا اما الدعاء ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم من دعي الى فليجب وان كان صائما فليصل

وفيه اسان
والصلاة

من قول الكاكي والشيخ
الشيخ الفخر الرازي

اي فليدع لصاحب الطعام واما الاتباع ومنه المصلحة
 في الحيلة لاتباعه السابق للزمان لا يكون مصليا
 اذ لم يكن داعيا او متبعا واللازم باطل كما لا يخفى
 المنفرد ثم ان الامام قال في الحصول والخيار ان اطلاق
 هذه الالفاظ على هذه المعاني على سبيل المجاز من المفا
 اللغوية وعليه كلام الفاضل عضد الدين في شرح المنخصر
 قال الشارح العيني قال لاكمل وسميت بالصلوة لاشتراكها
 على المعنى اللغوي فهي من المنقولات الشرعية قلت
 اذا كان فيها زيادة مع بقاء معنى اللغة يكون تغييرا
 لانقلا لانه لم يراع المعنى اللغوي في النقل وفي التغيير
 يكون باقيا ولكنه زيد عليه شيء اخر انتهى **اقول**
 هذا الشارح كما كان غافلا عن عمود محل النقل هو
 غافل عن ان اعتبار التناهي حال التسمية وعن ان
 البقاء لا يستلزم المراعاة ولا غرو فان هذا المقام
 من مداخل الاقدام قال صاحب المفاتيح واعتبار التناهي
 في التسمية منزلة اقدام ربما شامت فيها من الزلل
 ما نتجت قال المولى الفاضل الشهيد يقاضى مراده قال

وقام كلامه واما في التسمية من غير ان لا يكون من غير ان لا يكون
 في التسمية من غير ان لا يكون في التسمية من غير ان لا يكون
 في التسمية من غير ان لا يكون في التسمية من غير ان لا يكون
 في التسمية من غير ان لا يكون في التسمية من غير ان لا يكون

الزبلي في شرح الكنز الصلوة في اللغة العالية الثمنا
 قال الله تعالى وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم اي
 ادع لهم واما عدى يعلى باعتبار لفظ الصلوة وفي
 الشريعة عبارة عن الافعال المخصوصة المعهودة و
 فيها زيادة مع بقاء معنى اللغة فيكون تغييرا لانقلا
 على ما قالوا وقال في الغاية الظاهر انها منقولة لو
 بدونها في الامي ولو قال في الاخرى كان اولى الى هذا
 لفظ الزبلي قلت لا سلم انه لو ذكر الاخرى بدل
 الامي كان اولى هنا فان للاخرى اشارات مقبولة
 معهودة عند الشرع في اكثر الاحكام فله اشارة معهودة
 في امر الدعاء ايضا فخرسة يستدعي وجود الصلوة
 الشرعي فيه بدون التناهي في الامي فان جعله
 يستدعي وجودها فيه بدونها كما لا يخفى انتهى **اقول**
 ليس في ما عندي من نسخة شرح الكنز قوله ولو قال
 في الاخرى كان اولى الا ان هذا قول حق اذ لا يخفى
 ان وجود الصلوة بدون الدعاء في صلوة الاخرى الظاهر
 فذكره اولى لان الامي يقدر على بعض الادعية و

وتنحى النار ويحرقه واداء
 باليد وكسر النار كذا في
 سورة الفارح

جودها

الاذكار دون الاخرى ولهذا لا يجوز صلوة الاخرى
 اذا اقتدى به الايمى كما لا يجوز صلوة الايمى اذا اقتدى
 به القارئ قال صاحب المحيط ولا يؤخذ الاخرى الايمى
 ذكره الكرخي لان الايمى يقدر على اتخاذ التهمة والاعذار
 لا والصلوة لا تصح بدونها في الاصل وقد سقط في
 حق الاخرى للعذر ولا عذر في حق الايمى فبقيت تحرر
 الامام شرطاً في حقه وله يوجد فصار كما لو انعدم شرط
 من سائر الشروط انتهى فظهر ان كون اشارته مقبولة
 بالترخص لعذره وان صلوته بلا دواعي حقيقة كما مر
 واما صلوة الايمى فكاملة بالنسبة الى صلوته صرح
 به في المحيط ايضا حيث قال ولا يجوز امامة العريان
 اللابسين ولا صاحب العذر الدائم الاضغاء ولا الا
 القارى ولا الاخرى المتكلم لان صلوة الامام نافذة
 وصلوة المقعدى كاملة والكامل لا يتننى على ناقص
 انتهى ولذلك اختار المحققون في المقام ذكر الاخرى على
 الايمى قال المولى الفاضل الشيرازي بقاضى زاده لما فرغ
 عن كتاب الطهارات شرع في الصلوة لانها المقصودة

وقدم الاوقات لانها الاشياء وهي مقدمة على السبب
 كذا في غاية البيان قلت لقائل ان يقول كون الاشياء
 متقدمة على السبب انما يقتضى تقديم على نفس الصلوة
 التى بينت في باب صلوة الصلوة لعل شرط الصلوة
 التى ذكرت في باب شروط الصلوة لان الشروط ايضا
 متقدمة على الشروط وليست الشروط من سبب
 اشياء الشروط فلا يتم التقريب والظاهر ما ذكر
 في العناية حيث قال وانما ابتداء بيان الوقت لانه
 سبب للوجوب وشرط للاداء فكان له جنان في
 التقديم انتهى **قول** لا خفا في ان تقدم السبب على السبب
 في الوجود يقتضى تقدمه على شرطه التى لا يعتبر
 بوجودها الا بعد وجود سبب مشروطها التوقف عليه
 شرعا فيتم التقريب نعم ربما زيدت جهة ثانية بل ثالثة
 وهو كونه ظرفاً للمؤدى الى الان العبد هو الاول
 وقال المولى المذكور قال في العناية وهي فرضية قائمة
 وشرعية ثابتة عرفت فرضيتها بالكتاب وهو قوله تعالى
 حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فانه يدل

على فرضيتها وعلى كونها خاساً لانه امر يحفظ جميع من
الصلوات وعطف عليها الصلوة الوسطى واقل جمع
يتصور معه وسطى هو الاربع والسنة وهو قوله صلى
الله عليه وسلم ان الله تعالى فرض على كل مسلم صلاة
في كل يوم وليلة خمس صلوات وهو من المشاهير
وبالاجماع قد اجمع الامة من رسول الله الى يومنا
هذا على فرضيتها من غير تكبر منكر ولا ردي راد فمن
انكر شرعها كفر باختلاف انتهى قلت فيه بحث اما
اولا فلا دلالة قوله تعالى حافظا على الصلوات
والصلوة الوسطى على كون الصلوات المفروضة خاساً
غير ظاهرة لاحتمال ان يكون المراد بالوسطى هو الفضل
وعن هذا قال صاحب الكشاف في تفسير الوسطى المذكورة
في الآية المزبورة اي الوسطى بين الصلوات والفضل
من قولهم للافضل الاوسط وقال القاضي البيضاوي
في تفسيرها اي الوسطى بين الصلوات والفضل منها
خصوصاً على تقدير ان يكون المراد بالوسطى المذكورة
في هذه الآية معنى الفضل لا يكون اقل جمع يتصور

مهما الوسطى هو الاربع بل يكون هو الثلث فيجوز
ان يكون مجموع الصلوات اربعاً ومع هذا الاحتمال كيف
تكون هذه الآية قطعية الدلالة على كون الصلوات
المأمورة بحفظها خمساً حتى ثبت بها فرضية الخمس
وقد صرح في معراج الذرية يكون هذه الآية قاطعة
الدلالة على فرضية الخمس حيث قال واما فرضية
الخمس فقولته تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى وهذه الآية قاطعة الدلالة على فرضية
الخمس لانه تعالى فرض جميعاً من الصلوات والصلوة
الوسطى معها واقل جمع صحيح معه وسطى هو الاربع
دون الثلث انتهى فرور وبحثنا المذكور عليه الظاهر
كما لا يخفى انتهى **اقول** كلامه ساقط لان مجرد ذلك
الاحتمال لا يقدح في ظهور دلالة الكلام بصيغته
على ما هو المعنى الحقيقي كيف والحقيقة منصرف اللفظ
بدون قرينة ولائنه وايضاً ان الحقيقة المستعملة
اولى من المجاز المتعارف عندي خيفة على تقدير
كونها في معنى الفضل متعارفاً ايضاً كما تقر في موضع

في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
ان قوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
من قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى

لانه ولا ضرورة لتركه فاجرى لتظم على اصله يكون
 الالة قاطعة الدلالة لامحالة ولذلك ذهب صاحب
 الكافي والكفاية والدموي الى ان ما يقتضيه الضر
 خمس ضرورة والكافي والعيني الى ان الالة قاطعة الد
 على فرضية المنس ولو سلم ارادة الفضلي فهي لا تنافي
 ارادة المعنى الاصلي ايضا فيراد بالوسطي معناها
 ثم ينتقل الى معنى الفضلي وعليه كلام البيضاوي
 لانه اشار اولا الى كون المعنى الاصلي مراد بقوله اي
 الوسطي بين الصلوات وثانيا الى كون معنى الفضلي
 بالاولوية ودخوله في المأمور بالمحافظة ودخوله اوتيا
 بقوله والفضلي منها خصوصا وبهذا سقط قول من
 قال ان في هذه الالة وجها آخر ذكر في تفسير القاسم
 لا متمسك على كونها خمسا انتهى ويمكن ان يقال
 ايضا ان استعمال اللفظ في معنى مجازي يكون المعنى
 الحقيقي من افرادهما الانزاع في جوارحه كاستعمال الالة
 عرفا فيما يدب على الارض ووضع القدم في الدخول
 صرح به في التلويح وغيره وقوله للافضل الاوسط

ليس ذلك في الاصل الا لوقوعه بين طرفي افراط و
 تفريط كالجود بين السرف والجمل والشجاعة بين
 التهور واللين وقالوا في امة وسطا خيارا لان
 صفاتهم بين غلو النضاري وتقصير اليهود في
 ارادة صفة وسطى في ارادة صفة فضلي ولا
 يلزم المحذور المعهود **واقول** ولكون اجراء الوسطي
 في الالة الكريمة على ظاهرها اولى قدمه صاحب
 الكفاية واشار الى كون ما عدل الوسطي فوق الثلث
 بقوله اي الوسطي بين الصلوات وقوت الحق التفتار
 من الاشارة اللطيفة في شرحي التلخيص وان كانت
 خارجة عن بحث الفن بغير عبارة الكفاية بلافا
 وذكر من مكان بين حيث قال اي الوسطي من
 الصلوات والفضلي من قوله للافضل الاوسط
 هي صلوة العصر على قول الاكبرين لا يقال فيه فائدة
 وهي تحقيق انها من جنس الصلوات المذكورة داخل
 فيها كما هو مقتضى ذلك المقام لانه لا شك ان هذه
 الفائدة تحصل بقوله بين الصلوات وفيه فائدة

في قوله ولا ضرورة لتركه
 في قوله والفضل الاوسط
 في قوله وقوله في جوارحه
 في قوله وقوله في الدخول
 في قوله وقوله في التلويح

اخرى وهي المذكورة بل فيه غاية ثالثة وهي التفسير على
 ان الوسطى من الوسط بمعنى المتوسط بين الشئين **وقول**
اقول فعلم منه انه قد بني منه افضل التفضيل لكن جرد
 عن معنى التفضيل فالوسطى مؤلفة بالمتوسطة اذ قد
 يؤول المحلى باللام باسم الفاعل والصفة المشبهة كالمجر
 عنها فيقال الافضل والاحسن بمعنى الفاضل والحسن
 صرح به الرضوي **وقال** في المغرب وقد بني من الوسط
 افضل التفضيل فتيل للمذكر الاوسط وللثلاث **وقال**
قال الله تعالى من اوسط ما تطعمون يعني المتوسط
 بين الاسراف والتقتير وقد اكثر في ذلك وفيه
 سقط ما قال صاحب اللب في تفسير الآية ما حاشاه
 ان الوسطى من الوسط الذي بمعنى الخيار لا من الوسط
 الذي معناه متوسط بين الشئين لان فعلى معناه
 التفضيل ولا ينبغي له الا ما يقبل الزيادة والنقص
 والوسط بمعنى العدل والخيار يقبلها بخلاف المتوسط
 بين الشئين فانه لا يقبلها فلا ينبغي منه افضل التفضيل
 قال المولى المذكور واما ثانيا فلان السنة المشهورة

ما حاشاه ان الوسطى من الوسط الذي بمعنى الخيار لا من الوسط الذي معناه متوسط بين الشئين لان فعلى معناه التفضيل ولا ينبغي له الا ما يقبل الزيادة والنقص والوسط بمعنى العدل والخيار يقبلها بخلاف المتوسط بين الشئين فانه لا يقبلها فلا ينبغي منه افضل التفضيل قال المولى المذكور واما ثانيا فلان السنة المشهورة

ماضي زاد

الاسول

لا تفيد القطع واما تفيد علم طمانينة كما تقر في علم
 فكيف ثبت فرضية الصلوة بالسنة المذكورة وهي من
 المشاهير كما صرح به في الغاية والفرض ما ثبت بدليل
 قطعي لا شبهة فيه ولهذا يكفر جاحد كما عرف **وقال**
 في معراج الدرية ثبت فرضية الصلوة بالكتاب و
 السنة واجماع الامة ثم **قال** واما السنة فقوله عليه
 السلام ان الله تعالى فرض على كل مسلمة في كل يوم
 وليلة خمس صلوات وانه من جملة الاخبار المتواترة
 او المشهورة انتهى قلت يرد على قوله او المشهورة الجح
 بعينه ولحق عندي ان يقال ما السنة فما ورد في
 امر الصلوة من الاخبار المتعددة الكثيرة بحيث يبلغ
 مجموعها حد التواتر وان لم يبلغ كل واحد منها حد
 ذلك الحد كما قالوا في نظائره ومثلهوا باخبار شجاعة
 علي وجود حاتم **اقول** قال تلج الشريعة ثم الصلوة
 فرضية لا يسع تركها ويكفر جاحدا لانها ثبتت
 بالكتاب والسنة المتواترة واجماع وقي الكافي
 وثبتت بالسنة وهي غير واحد وقال في الغاية و

عليه وهذا بين لزوما وبطلانا واذا كان المراد من
الصلوات التي عطف عليها الصلوة الوسطى ما عدا ذلك
الصلوة الوسطى انهم سئلوا لعلهم المذكور لا محالة فان
اقل جمع ينصور معها الوسطى هو الاربع واذا انضم اليها
الوسطى يكون المجموع ثلثا ريب وقد اشار اليه صاحب
الكافي في تقرير حيث قال ثم هي خمس لان النص يقتضي
عددا له وسطى وراء الجمع للعطف للغايرة وهي خمس
انتهى تأمل ترشد انتهى **اقول** بل ما ذكر ليس بشئ لانه
مبنى على كون التغاير بينها تحقيقيا وقد قرر انه تنزيهي
صاحب التخصيص في بحث الاطباب واما بذكر الخاص بعد
العام للتنبيه على فضله حتى كانه ليس من جنسه تنزيهيا
للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات نحو حافظ
على الصلوات او الصلوة الوسطى ولهذا قال بعض القسرين
وخص من بين الصلوات الصلوة الوسطى ليزيد التاكيد
فظهر ان هذا القدر من التغاير كاف في صحة العطف
واندفع قوله والاي لم عطف الشئ على نفسه في ضمن
عطفه على ما يشتمل عليه الخ فان قيل فعلى هذا لا يثبت

ابن كثير

الدلالة المذكورة فضلا عن ان يكون قطعية فلما قد
ذكرنا جوابه في ما مر فان الاصل في العطف بالواو
ان يكون المعطوف غير المعطوف عليه حقيقة لتعينها له
بحكم الوضع فجماع عليه من غير حاجة في الجملة عليه
الغيرة **قال** الذي ملوى وقد يقال للام في قوله على الصلوات
ان كانت للجنس فلا تمسك فيه اما ان اريد الفرد
الحقيقي فظاهر وكذا ان اريد الحكمي لان قوله والصلوة
الوسطى حيث تخصيص بعد تعميم غير مغاير للمعطوف
عليه واز كانت للاستغراق فكذلك لان لام الاخر
لام الجنس المراد به الفرد الحكمي فكانه تمسك بملاحظة
لفظة وقال الحكمي وما قيل ان اللام اذا دخل على
الجمع يراد به الجنس لا يستقيم ههنا لانها يراد به الجنس
اذا لم يكن ثم معهود يغني عنه وههنا الى المفروق
في الشرع ولئن سلم حمل على الجنس فلا يمكن حمله على
اقل الجنس ههنا بالاجماع ولا على كل الجنس ايضا بالاجماع
فعلم ان المراد اقل الجمع واقل الجمع الذي يراد به الوسطى
خمس على ان عند اكثر اهل اللغة لا يصير للجنس

ع

اللام بل يبقى جمعا عاما في انواع المجموع وهو اختيار
 الكثاف والمفتاح في لا يرد الاشكال انتهى **قوله** على
 ان عند اكثر اهل اللغة الى آخره **اقول** وفي شرح المفتاح
 للفاضل الشريف لكن جمهور ائمة التفسير واللغة
 على ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالعالمين ^{المحسنين}
 وعبيدي بنا وكل واحد كالمفرد وقد لك يقال لكل
 عنه الجمعية وصار للجنسية ويؤيد صحة استثناء الوا
 والاثنتين منه نحو جائي الرجال لا زيد **ثم اقول**
 فظهر منه ان قوله وهو اختيار صاحب الكشاف مجت
 اذ يلزم منه انه ليس بمختار وكيف وكلامه في الكثاف
 مشهور بافادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد
 حيث قال في تفسير قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع
 ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما
 للعالمين انه نكر ظلاما جمع العالمين على معنى ما يريد
 شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن
 للثنتين خصيما اي ولا تخاصم عن خاين قط وفي قوله
 تعارب العالمين انه جمع ليتناول كل جنس ما يستحق

بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم
 المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة
 بل القول بان الجمع المحلى باللام يفيد تعلق الحكم بكل واحد
 من الافراد مما قرره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل
 عليه الاستقراء وصرح به سائر ائمة التفسير ايضا
 فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب
 المفتاح هكذا ذكر العلامة التفتازاني مع زيادة
 تحقيق في شرح التلخيص وقال في آخر تحقيقه فان قلت
 قد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من
 الكتب وبينه ضا الكثاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس
 والجنسية قائمة في وحدان الجنس ككلام يخرج منه
 شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية
 من المجموع قلت هذا كلام مبني على ما هو الغرض عند
 البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة او
 توجيهها لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد
 انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة و
 الاستعمال ايضا يشهد بذلك ثم قال واما اطنبت الكلام

ثبت الاطلاق في قوله تعالى ان من الظالمين من يقطع عن شعرك الا ان ارد
 ان يقطع شعرك من الظلمة فذلك من الظلمة لا من الظلمة
 ان يقطع شعرك من الظلمة فذلك من الظلمة لا من الظلمة
 ان يقطع شعرك من الظلمة فذلك من الظلمة لا من الظلمة
 ان يقطع شعرك من الظلمة فذلك من الظلمة لا من الظلمة
 ان يقطع شعرك من الظلمة فذلك من الظلمة لا من الظلمة

في هذا المقام لانه من مسارج الانظار ومطارج الكلام
كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول
الحق فاهمهم انتهى فعلم ان الضوابط كان ان يترك
قوله وهو اختيار صاحب الكشاف فان قيل يفهم من
كلامه التفاز في انما ذكر هو المختار عند صاحب
الكشاف لكنه قال في قوله تعالى اذ اطلقتم النساء
لاعموم ولا خصوص في النساء ولكنه اسم جنس لا
من الجنس وهذه الجنسية معنى قائم في كل من وفي
بعضهم فجاز ان يراد بالنساء هذا وذاك فاذا قيل
لعدتهن علم انه اطلق على بعضهن ومن المدخول بهن
من العتات بالحض وفي قوله والمطلقات يترصن
بانفسهن ثلثة قروء بل اللفظ مطلق في تناول
الجنس صالح بأكمله وبعضه فجاء في احدهما يصلح له
كالاسم المشترك وفي موضع اخر من الكشاف ان الفرق
بين لام الجنس داخل على المفرد وبينها داخل على
المجموع هو انها اذا دخلت على المفرد صالحا لانه يراد
به الجنس ان يحاط به وان يراد به بعضه الى الواحد

كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب واذا دخلت على
المجموع صالح ان يراد به جميع الجنس وان يراد به
بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية
في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية
في حمل الجنس لا في وحدانه انتهى قلنا ان كون هذا
الجمع للعموم اكثر في الكشاف لانه لا يمنع كونه
للاطلاق فيما اقتضاه المقام ذلك به الحق ^{رأى} التفاز
في مخرج الكشاف قل وفي الكلام اشارة الى ان
العام يراد به العموم دلالة ويخرج البعض حكما
والى ان مثل هذا الجمع للعموم بل للاطلاق ^{رأى} الكشاف
للكل والبعض من غير ظهور في احدهما انتهى فيما ذكرنا
انصح حقيقة الحال وظهر صحة ان يراد اقل الجمع من
الصلوات على تقدير حمل اللام على الجنس ويظهر
ايضا سقوط قول الدهلوي وهذا غاية ما يمكن
ان يقال في هذا المقام كما لا يخفى على المشايخ العظام
وبعض الفتيان من فضلاء الانام قال صاحب الفتاوى
واركانها القيام والقراءة والركوع والسجود ^{الفقير}

ظلمة الشبهة كما قال زين العريفي قوله صلى الله عليه
وسلم اسفروا بالفجر الحديث وحمله الاكثر على تفرق
طلوع الفجر وزوال الشك لاحتمال انهم كانوا يصلون
عند الفجر الاول رغبة في الاجر فظهر ان القطع بقرئ
استعمل اسما لا ظرفا مما لا ينبغي لئلا ذلك المدقق قال
الدهلوي قوله واول وقت الفجر كان عليه ان يقدم
وقت الظهر كما قدمه في الحديث المذكور في الصباح
وما قيل من انه قدم وقت الفجر لعدم الاختلاف في
اوله وآخره فيه نظر لوقوع النسخ بالاختلاف في
المحيط وغيره في المحيط اذا طلع الفجر الثاني خرج
وقت العشاء ودخل وقت صلوة الفجر هذا هو
المنقول عن اصحابنا وله ينقل عنهم ان العبرة لاول
طلوع الفجر الثاني والاستطارة وانتشاره ^{في اوله} واختلاف
المناسخ فيه وذكر في طلبه الطلبة هذا الاختلاف
منقول عن صلوة الغني بمثل هذه العبارة وذكر فيها
بعد ذكر الاختلاف وقال خمس الائمة للموافقة
القول الاول المحيط والثاني اوسع يعني الاستطارة

انتهى **اقول** قوله كان عليه الى اخره قال السهربري والثاني
بدا يصلو الظهر لامامة جبريل عليه السلام ولنا انه
صلى الله عليه وسلم بدا بالفجر للسائل بالمدينة وهو
متأخر عن الاول الذي هو صل جبريل عليه السلام و
ناصح لبعضه فلماذا استحسنوا ترتيبه انتهى وذكرنا
في المبدأ بوقت الفجر وجهها اخر منها ما قال صاحب
النهاية ذكر في المبسوط انما بدأ ببيان وقت الفجر لانه
متفق عليه لم يختلفوا في اوله ولا في آخره **اقول** يعني
الائمة الاسلاف لا غيرهم كما افصح عنه ما نقله الدهلوي
نفسه عن المحيط ويدل عليه كلام صاحب الغاية ايضا
حيث ذكر هذا الوجه هنا لتقديم وقت الفجر وقال في
كتاب الصوم قبل العبرة لاول طلوعه وقيل لاستطارته
وانتشاره فاذا كان المراد انه متفق عليه بين الائمة
فكيف قال الدهلوي فيه نظر ومنها ان صلوة الفجر
اول الخمس في الوجوب لان الفجر صيغة ليلة الاسراء و
وقت العشاء وان كان باقيا لكنه لم يبلغ الى الامة
الا بعد الصبح ومنها انه اول وقت صلوة وجبت بعد

وقت النعم عادة والنوم اخالموت فكان ابتدائي بالو
وقت صلوة يجتلب المرء بها آتيا اولى لان الخطاب انما
يكون على اليقظان لا على النائم ومنها ان اليوم افضل
من الليل لكثرة منافعه لنا والفجر اول صلوة فيه و
الوجوب الثلثة متقاربة بل مغايرة كل واحد للآخر
بالاعتبار ومنها ان صلوة الفجر اول من صلاها آدم
عليه السلام حين اهبط من الجنة فاسبان يقدر
بيان اول صلوة صلاها الانس **واقول** واما الحديث
المذكور في الصباح فيجوز ان يكون تاريخه متقدما
على ما ذكره الشريفي معلوما ذلك للشيخ فلهذا
ولما ذكر اختاروا تقديم بيان وقت الفجر في كتبهم
فكيف يجب على المصن ان يقدم وقت الظهر ثم من
قدمه لانها اول صلوة ام فيها جبريل عليه السلام وحديث
عند الله ابن عمر وروى حديث بريدة بن الحبيب
الاسلمى فحسن ايضا قال لا تقاقي وانما بدأ محمد
اصل الجامع الصغير بصلوة الظهر لانها اول صلوة
فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى امته

وقد قال صاحب الكافي والكفاية مثله فهم نظروا
الى ان تمام الفرضية بعلم الامة باوقات الصلوات و
ركعاتها وميقاتها اذ لم يحصل ذلك لهم الا بعد ما
جبريل عليه السلام قوله ثم قال في آخر الحديث ما بين
هذين الوقتين وقت لك ولا تمك وفي العناية وغير
بان قوله ما بين هذين الوقتين يقتضي ان لا يكون
الاول والاخر وقتا وذلك خلاف المطلوب وقال
المولى المدقق المحشي وقوله يقتضي ان لا يكون الا
والاخر وقتا ممنوعا وسيجيء التفصيل في الطلاق
اقول ما وعدتني تفصيله في الطلاق هو قولنا
المداية في باب يقع الطلاق ولو قال انت طالقين
واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين فهي واحدة
وان قال من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث
فهي ثنتان وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا في
الاولى فهي ثنتان وفي الثانية ثلث وقدر في الاول
لا يقع شيء وفي الثانية يقع واحدة وهو القياس لان
الغاية لا تدخل تحت المصروف الغاية كما اذا قال بعث

من

مدقق

منك من هذا الحايط الى هذا الحايط وجه قولها هو
الاستحسان ان مثل هذا الكلام متى ذكر في العرف يراد
به الكل كما نقول لغيرك خذ من مالي من درهم الى مائة
ولا يخيصة ان المراد منه الاكثر من الاقل والاقل
من الاكثر فانهم يقولون سني من سنين الى سبعين او
ما بين سنين الى سبعين ويريدون به ما ذكرناه
وارادة الكل فيما طريقه طريق الاباحة كما ذكرنا والا
في الطلاق هو المظهر في الغاية الاولى لا يدان يكون
موجودة لترتيب عليها الثانية ووجودها بوضعها بخلاف
البيع لان الغاية فيه موجودة قبل البيع ولا يزيد عليه
صاحب الغاية الا التحقيق حتى في قوله بخلاف البيع
والحاصل اننا لم نقل بان الغاية داخله وانما قلنا انه
لا بد من وجودها لضرورة الثانية ووجودها بوضع
انتهى وقد اخترنا في الاصول والنحو ايضا عدم الفعول
حق قال الشيخ الرضي والاكثر عدم دخول حديثي الابتداء
والانتهاء في المحدود وهو المذهب هذا على تقدير ان
يكون في الكلام الى واما ما نحن فيه فليس فيه الى

ووقع ما بين بعد ذكر الرقبتين ايضا فهو كقوله تعالى
رب السموات والارض وما بينهما له ما في السموات
وما في الارض وما بينهما وما تحت الثرى ولا غلطان
ذلك مما لا يحتمل ان يدخل الطرفان فيه فقياسة على
مثل قول الرجل انت طالق من واحدة الى اثنين
او ما بين واحدة الى اثنين خطاء فاحش ولهذا
اجاب الشارحون وغيرهم عن ذلك الاعتراض
بال تسليم ورد صاحب الغاية الجواب المشعر بالرد
حيث قال واجيب بانه لو اقتضى ذلك كان الصلوة
فيها واقعة في غير الوقت فلم يكن ذلك تعليلها للوقت
وانما معناه ليس الوقت منحصرا فيها بل ما فعلنا
بيان للمحصرين وما بينهما وقت ايضا فكان الفعل
بيانا للطرفين والقول لما بينهما ثم **اقول** وقوله
المولى الفاضل المحشي في قوله واجيب بانه لو
اقتضى ذلك كان الصلوة فيها واقعة في غير الوقت
والاظهر ان يقال الفعل دل على ان الغاية مدخله
في الغيبة مبني على قوله السابق لكن هذا ممكن

التاويل الا انه غير مناسب للمقام فضلا عن ان
 يكون الظاهر بل الاظهر ما ذكر صاحب القاموس
 واعترض على قوله ما فعلناه بيان للحاصرين بانه
 كيف يصح ولا يصبر ما اذا صار الظل مثلي
 الشئ آخر وقت العصر وقد صلى جبريل عليه
 السلام ثانيا فيه **اقول** ليس المراد ما فهم
 بل المراد من الحاصرين طرفا الوقت المنحدر عنه بما
 بين هذين في الحديث وهما اللذان صلى جبريل
 فيها لان الاشارة اليهما لا طرفا كل الوقت لان جبريل
 عليه السلام ما صلى صلاتي من الجنس في اليوم الثاني
 الا وبقي بعد وقتها فالآخر في قوله فيقتضي ان
 لا يكون الاول والاخر وقتا بالنسبة الى ما بينهما
 لا بالنسبة الى جميع الوقت واما ان جبريل كان
 يعلم اول الوقت وآخر فضيل في الجواب واذا تعاضل
 الاثار لا ينقض الوقت الثابت يقينا بالشك او
 نقول امامة جبريل لم يكن لغنى ما وراء وقت
 الامامة عن وقت الصلوة بل لاثبات ما كان فيه

كذا في
 المتن

وسيجي في العناية وغيره فقول المؤلف الحشنى هنالك
 فائين قوله بل ما فعلناه بيان للحاصرين كما مر في
 اول البحث بعد قوله واجيب بانه لما اقتضى
 ذلك انه ناشئ عن الغفول عما
 ذكرنا كما لا يخفى



Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kisim	AMCA ZADE HÜSEİN PAŞA
Yeni	
Eski No	130